وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

بحث بعنوان

أدلة الاثبات واثرها على تقرير مراقب الحسابات الخارجي

دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين / فرع الديوانية

بحث مقدم من الطالبة (رواء جبار كاظم)

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية

كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

اشراف : الاستاذ فراس الزبيدي

١٤٣٩ هـ

٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

((هلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ))

صدق الله العلي العظيم

الزمر : اية (٩)

الاهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار . . إلى من علمني العطاء بدون انتظار . .

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار . . أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد

حان قطافها بعد طول انتظار . .

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة . . إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني . .

إلى بسمة الحياة وسر الوجود . . .إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمي الحبيبة

الى من رافقني طريقي وشجعني زوجي ....

الى نصفي الاخر ، ، ، ، واب ابني زوجي ....

الى شريك حياتي ويحمل ابني اسمه زوجي ...

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود الى اعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذي قدموا لنا الكثير باذلين جهود كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد وقبل ان نحصي نقدم اسمى آيات الشكر والتقدير والمحبة الى الذين حملوا اقدس رسالة في الحياة الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة .

الى جميع اساتذتنا الافاضل . . .

واخص بالتقدير والشكر الاستاذ فراس الزبيدي .

الذي تفضل بالأشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام .

الفهرست

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	١
٢	منهجية البحث	٢
٣	مشكلة البحث	٣
٤	هدف البحث	٤
٥	اهمية البحث	٤
	فرضية البحث	٤ ـ ٥
٦	**الفصل الاول : المبحث الاول**	
٧	وصف ادلة الاثبات	٦
٨	مقارنة بين ادلة الاثبات في التدقيق بالأدلة القانونية	٧
٩	انواع ادلة الاثبات	٨ ـ ١٧
١٠	المبحث الثاني : تقرير مراقب الحسابات ومكوناته	١٧
١١	تعريف التقرير	١٧
١٢	مكوناته	١٧
١٣	العنوان	١٧
١٤	توصية التقرير	١٧
١٥	نطاق التقرير	١٨ ـ ٢٠
١٦	**الفصل الثاني**	
١٧	المقدمة	٢١
١٨	مجتمع وعينة البحث	٢١ ـ ٣١
١٩	**الفصل الثالث**	
٢٠	الاستنتاجات والتوصيات	٣٢-٣٣
٢١	المصادر	٣٤ ـ ٣٥

المـــــقـــــدمـــة

تكمن مسؤولية مراقب الحسابات المستقل في فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها الى عملية في ابداء الرأي الفني والمحايد على القوائم المالية وذل وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومدى عدالة تمثيل تلك القوائم وتعتبر عملية المراجعة بشكل عام انها ((عملية المنهجية والمنظمة بجميع وتقيم ادلة الاثبات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية، التي تصاغ عادة في مجموع من القوائم المالية وتعتبر قرائن ادلة الاثبات المؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية لذا فأن تلك الادلة تمثل معلومات تمكن المدقق من الوصول الى النتائج التي على اساسها يستطيع ان يكون رأيه حول القوائم المالية وعليه يجب ان يحصل مراجع الحسابات الخارجية على الادلة الكافية والملائمة خلال عملية الفحص والاستفسارات والمصادقات والملاحظات وذلك لتوفير الاساس الملائم لأبداء الرأي الفني والمحايد.

منهجية البحث

بالاعتماد على المصادر الاولية والمصادر الثانوية في جميع البيانات فالمصادر الاولية من خلال تصميم الاستبانة توزع على مكاتب وشركات المراجعة العاملة، اما بالنسبة للمصادر الثانوية فيتم الاعتماد على المراجع والكتب وكذلك ثم الرجوع الى الدراسات السابقة المنشورة في هذا المجال كما يتم الاعتماد على مجلات والتقارير والابحاث المختلفة.

مشكلة البحث

يحصل مراقب الحسابات على ادلة الاثبات والملائمة بعد قيامه بتنفيذ اجراءات المراجع حسب الخطة الموضوعة للحصول على تلك الادلة، ويستخدم المراجع اساليب وطرق متعددة لتجميع ادلة الاثبات ومنها المراجعة التحليلية، واستخدام اسلوب العينة الاحصائية وفحص التغيرات المحاسبية التي اتبعتها ادارة المنشأة عند قوائم المالية، والافصاح عن الاطراف ذوي العلاقة الذين يتعاملون مع المنشأة ومن خلال فحص الاحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقبل صدور تقرير المراجع، وفحص مدى امكانية المنشأة للاستمرار في اعمالها الاعتيادية خلال الفترة المنظورة القادمة ومن خلال الحصول على قرارات الإدارة بصحة القوائم المالية.

والسؤال الرئيسي لمشكلة البحث:- ((ما مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم ادلة الاثبات التي يحصل عليها وما مدى كفايتها ومناسبتها لأبداء رأيه الفني المحايد على حصة القوائم المالية؟))

ومن هذا السؤال الرئيسي تتمحور الاسئلة الفرعية التالية:-

١) هل تعتبر المراجعة التحليلية عن طريق النسب المالية كأحدي الوسائل التي يستخدمها المراجع الخارجي كافية للتأكيد من معقولية

٢) هل يعتبر استخدام اسلوب العتبة الاحصائية في عملية المراجعة يوفر للمراجع ادلة الاثبات كافية بصحة القوائم المالية؟

٣) هل قيام المراجع الخارجي بفحص ومراجعة التقديرات المحاسبية والتأكد من صحتها ومعقوليتها يوفر له ادلة اثبات كافية بصحة القوائم المالية.

٤) هل قيام المراجع الخارجي بفحص الاحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقيل صدور تقريره يوفر له ادلة الاثبات كافية للصحة القوائم المالية.

اهداف البحث

يهدف هذا البحث اساسا الى دراسة العوامل التي تؤدي الى حصول المدقق على ادلة الاثبات المقنعة، مع الاخذ في الاعتبار مقاييس جودة الاقناع تتأثر عند القيام بإجراءات المراجع بالمؤثرات التالية (المناسبة، الصلاحية، استغلال المصدر، فعالية الرقابة الداخلية، المرفقة المباشرة للمراجع، مؤهلات من يقدم المعلومات).

اهمية البحث

تتبع اهمية هذا من خلال :-

العمل على تقويم مهنة مراقب الحسابات من خلال دراسة اساليب حصول العمل على تقويم مهنة المراجع على ادلة الاثبات اثناء تنفيذ لعملية المراجع والعمل على تطوير مهنة المراجع من خلال الحصول على ادلة الاثبات وسبل الحصول عليها واعطائها الجهد الكافي من قبل المراجع واستخدامها في ايداع الغني والمحايد على القوائم المالية.

فرضية البحث

لقد اعتمد في اجابته على مشكلة البحث بالفرضيات التالية:-

الفرضية الاولى

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين قيام المراجع الخارجي باستخدام المراجعة التحليلية عن طريق النسب المالية وبين التأكد من معقولية الارصدة الواردة بالقوائم المالية.

الفرضية الثانية

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بينت استخدام مراقب الحسابات اسلوب العتبة الاحصائية في عملية المراجعة وبين حصول على ادلة الاثبات كافية وملائمة بصحة القوائم المالية.

الفرضية الثالثة

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين قيام مراقب الحسابات بفحص ومراجعة التقديرات المحاسبية للتأكد من معقوليتها وبين صحة الارصدة الواردة بالقوائم المالية.

الفرضية الرابعة

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حصول المدقق على اقرارات من الادارة وبين توفر ادلة الاثبات كافية وملائمة للتأكد من صحة القوائم المالية.

الفرضية الخامسة

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين قيام مراقب الحسابات بالتأكيد من استمرارية المنشأة لمزاولة اعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة وبين الحصول على ادلة الاثبات كافية وملائمة للتأكد من صحة القوائم المالية.

المبحث الاول

وصف وانواع ادلة الاثبات في عملية التدقيق

وصف ادلة الاثبات

هو مجموعة معلومات التي يستخدمها المراجع للحكم على مدى صحة البيانات الواردة في القوائم المالية مما يمكنه في ابداء الرأي المناسب فيها (خالد، ٢٠٠٤، ص١٧٧)

كما تعرف ادلة الاثبات على انها معلومات يستخدمها مراقب الحسابات ، لتحديد ما اذا كانت تلك المعلومات سوف يتم مراجعتها قد عرفت طبقا للمعايير. (محمد، ٢٠٠٢ : ٢١)

ادلة الاثبات: ((هل المعلومات التي يحصل عليها مراقب الحسابات وحتى يمكنه الوصول الى استنتاجات يعتمد عليها في تكوين رأيه عن القوائم المالية. (محمد، ١٩٨٨ : ٢٦١)

كما تعرف على انه معلومات التي يلمسها المدقق او تصل الى علمه او تقع تحت بصره وتمكنه من استخلاص رأي فني سليم في أي مسألة من المسائل التي تفرض عليه.(اصول التدقيق : ١٠٢)

مقارنة بين ادلة الاثبات في التدقيق بالأدلة القانونية

لا يعد استخدام الادلة قاصرا على المراقب في التدقيق، حيث يتم استخدامها بشكل اوسع من قبل كل من العلماء. وقد تم تعرف عليها من قبل الافراد في كيفية استخدام الادلة في الحالات والقضايا القانونية من خلال تحديد الاطراف سوف يتم الحكم لهم او عليهم في جرائم قبل جريمة السرقة. (جربوع ، ٢٠٠٤)

وفي القضايا القانونية توجد قواعد محدد بدقة للأدلة عليها على القاضي ان يلتزم فيها لحماية الشخص البريء، وعلى سبيل المثال من المتعارف عليه، ان من غير معقول ان يتم الحكم وفقا لأدلة قانونية غير مناسبة تحتسب حكم مسبق او التوصل اليها عن طريق الشائعات وعلى نحو متماثل ويقوم المدقق كما معروف بجميع الادلة للوصول، الى استنتاجات لتحديد عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الاعمال في نهاية الفترة المالية ويستخدم المدقق ادلة متنوعة عن تلك التي يستخدمها العلماء في تجارب العلمية والادلة سوف تستخدم في القضايا القانونية، كما يتم استخدامها على نحو متنوع.(محمد، ٢٠٠٢: ٢٣٨)

على مستوى عال من التأكد حتى لا يصل المدقق الى المعلومات غير صحيحة تؤثر على اتخاذ مستخدمي القوائم المالية لقرارات خطأ.(خالد، ٢٠٠٤: ١٩٨)

انواع ادلة الاثبات

١- الجرد والفحص

هي المعاينة المادية للأصول المالية الملموسة فعن طريق الجرد، فيتم التأكد من وجود الاصل بصورة ملموسة، ويتم ذلك بإجراءات العداد القياس او الوزن للأصل محل الاختيار، وخلافا **(متولي ، ١٩٦٨ : ١٤٤)** للاعتقاد السائد عند كثير من الممارسين بأن الجرد لا ينطبق الا على الاصول المعروفة ذات الوجود الملموس مثل: الورق الميقض ن المخزون او الاستمارات، النقدية بالخزينة. والتأكيد في ان اجراءات الجرد يجب ان تنطبق على كافة الاصول الملموسة او كانت ثابتة او متداولة. ويجب عند اجراء المراجعة التمييز بين الفحص الفعلي للأصول المتداولة مثل الاوراق المالية القابلة التداول بالأسواق النقدية وبين الفحص المستندات **(محمد، ٢٠٠٢: ٢٣٨)**

والجرد الفعلي يثبت عدم صورية الرصيد الممثل للأصل في الميزانية ولكنه لا يثبت اكثر من ذلك فالملكية والتقييم لا يكفي لتحقيقها اجراءات الجرد لكن يجب اللجوء الى وسائل اخرى مثل المراجعة المستندية والحصول على شهادات من المنشأة او من الغير.**(طارق، ٢٠٠٤: ٣١)**

ويقصد بالفحص عملية المعاينة الذي يقوم بها المدقق القانوني فيما يخص المستندات والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية وذلك عن طريق الحصول على مزيد من الادلة والبراهين ويمكن ان نقسم عملية الفحص التي يجب ان يقوم به المدقق الخارجي الى الفحص المستندي **(احمد، ١٩٩٣: ٩١)**

أ- **الفحص المستندي :** ويقصد به اختيار السجلات والمستندات والاصول الملموسة ويوفر اختيار السجلات والادلة بتنوعها عند درجة الاعتماد عليها وحسب تكوينها ومصدر الحصول عليها وثبوت الانواع الرئيسية وفقا لدرجة الثقة الى ما يلي:-

(طارق ، ٢٠٠٤ : ٢٨١)

١- ادلة الاثبات المستندية التي يكونها طرق ثالث ويحتويها يجب ان تكون اقوى.

٢- ادلة الاثبات التي يكونها طرف الثالث ويتم معالجتها والاحتفاظ بها لدى الزبون تكون اقل القوة.

٣- ادلة الاثبات مستندية التي يكونها منظمة الزبون وتحتفظ بها، تكون اضعف انواع الادلة.

وتعتبر المستندات من اكثر الادلة والبراهين اهمية من وجهة نظر خدمات المدقق تعتبر اكثر الادلة من حيث الكمية التي يتعامل معها المدقق .

لانها تغطي جزءا كبيرا من عملية المدقق كما ان المدقق يعتمد عليها في مراجعته على المستندات اكثر من اعتماد على اي دليل اخر ومن امثلة المستندات التي يقوم بها: فواتير الشراء، والبيع، ومستندات، المصاريف النثرية ...الخ **(احمد ، ١٩٩٣ : ٩٠)**

ب - الفحص المحاسبي. ويقصد به المراجعة للإجراءات المحاسبية المتبعه في الشركة محل المراجعة وذلك للتأكد من صحة المعالجة المحاسبية للعمليات .

ويقصد به ايضاً الفحص والمراجعة الرقمية والكميات، والتأكد من سلامة ثقل الارقام الصفحة الى اخرى، او من دفتر تسجيل الى دفتر تسجيل الى دفتر تسجيل اخر ، اوفر السجلات الى الكشوفات كموازين المدقق والتقارير المالية. **(متولي، ١٩٦٩: ٢٩٣)**

٢- المصادقة

وتعرف المصادقة بانها عبارة عن عملية الحصول عليها وتقيم ادلة الاثبات المراجعة من خلال اتصال مباشر مع طرف ثالث، استجابة الى طلب للحصول على معلومات بخصوص بند معين يؤثر على التأكيدات التي قامت الادارة بعملها في القوائم المالية. **(محمد، ٢٠٠٢: ٢٩٤)**

وتكون المصادقات مكتوبة ايسر الفحص من قبل مترفي فريق المتفق بما تمكنهم من دعم احسن عند ضرورة لأثبات الحصول على المصادقات **(خالد، ٢٠٠٤: ٨٣)**

انواع المصادقات

عند تنفيذ اجراءات المصادقة فيمكن للمراجع ان يقرر نوع المصادقة الذي سوف يستخدمها توقيت اجراءات. حجم العينة والعناصر المفردة التي سوقه يستخدمها وللمصادقات صور تتنوع في شكلها وصيغتها بتنوع نوعية المعلومات المطلوبة وقد حدد مجلس معايير المراجعة (SAs,7) ثلاث انواع من المصادقات :-

أ- المصادقة الايجابية

وهي وسيلة اتصال يتم توجيهها الى المدين ويتم فيها الطلب منه بالتـأكيد بشكل مباشر ما اذا كان الرصيد الموجود في طلب المصادقة يعد صائبا او رصيد خطأ ويجب اعلام المراجع عن ذلك: **(حماد، ٢٠٠٤: ٨٣)**

(يجب ان يكون الرد في حالة الموافقة او عدم الموافقة) وترسل هذه المصادقات للمدنيين ذوي الارصدة الكبيرة او في حالة غير موافقة او ثقة المراجع بنظام الرقابة الداخلية الخاصة بحسابات تحت التحصيل بغض النظر عن حجم الارصدة **(احمد، ١٩٩٣: ٥٣)**

وفي حالة المصادقات الموجبة يكون المدقق متوقفا لرد الدائنين الذي ارسل لهم بمصادقات من هذا النوع وفي حالة عدم تسلم المدقق نسبة كبيرة من المصادقات عليه يرسل بمصادقات اخرى وقد يتبعها بأرسال مرة اخرى حتى يتمكن من الحصول على حجم اكبر عدد ممكن من الردود. **(احمد، ١٩٩٣: ٣٥)**

ترتبط المصادقة بالمخاطر المتأصلة ومخاطرة الرقابة، كلما كبر مستوى المقدار المدمج للمخاطر المتأصلة اختيارات التحقق الاساسية ومع ضعف هذا المستوى للمخاطرة بحجم المرجع اختيارات اثباتية للحصول على ادلة اكثر، او متنوعة عن تأكيد قوائم المالية وفي هذا الظروف عليه المدقق ان يدرس استعمال اجراءات المصادقة بدلا من او بالإضافة الى اختيارات موجهة، نحو مستندات او اطراف داخل الكيان وعليه ان يدرس المدقق عدم استعمال المصادقات **(محمد، ٢٠٠٢ : ٢٣٨)**.

ب- مصادقات سالبة

تلك ترسل للمدينين ويطلب منهم اعلام المراجع في حالة عدم صحة الرصيد، اي ان المدين مطالب بالرد في حالة عدم موافقته على الرصيد المبين بالمصادقة والنوع مفضل في حالة وجود عدد كبير من المدينين ذوي الارصدة الصغيرة كما انها ترسل اطمئنان المدقق المنشأة الرقابة الداخلية الخاصة بالأرصدة تمت التحصيل. **(احمد، ١٩٨٧ : ٢٣)**

ويعاب المصادقات السالبة ان المراجع لا يستطيع معرفة سبب عدم الرد بالتحديد فعدم الرد قد لا يكون بالضرورة موافقة الزبون على ما جاء بالمصادقة بل قد يكون سببه عدم اكتراث المدين الرد رغم عدم موافقته او عدم تسلم المدين او ضياع الرد بالبريد.

ويعوض العيب الخاص بعدم امكانية الاعتماد على المصادقة السلبية على ان يكون النوع اقل تكلفة عند الارسال بالمقارنة مع المصادقات الايجابية ويمكن ان يتم توزيع المصادقات السلبية بعدد اكبر بنفس التكلفة الاجمالية ويعد تحديد المصادقة الذي يستعمالها قرارا يخص المراجع ويجب ان يتم انقاذه بناءً على الحقائق الخاصة بالمراجعة. **(حماد ، ٢٠٠٤: ٣١)**

جـ - مصادقات عمياء

وهنا لا يظهر الرصيد المطلوب المصادقة عليه في خطاب المشروع الى المرسل اليه وانما يطلب من العميل اقرار كتابي بهذا الرصيد كما يظهر في دفاتره ولهذا يفضل هذا النوع من المصادقات على سابقته. **(خالد، ٢٠٠٤: ١٨٨)**

٣- التوثيق

هو قيام مراقب الحسابات بفحص مستندات ودفاتر العمل التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية ويتمثل التوثيق الذي يقوم بفحص كافة السجلات التي يستعملها الزبون لتقديم البيانات التي تشير الى ان اراء الزبون قد تم في صورة المنشأة. ونظرا لان كل عملية مالية لدى الزبون يتم تدعيمها للاى واحد على الاقل سيكون هناك عدد ضخم من هذا النوع من الدولة وتعد هذا المستندات ادلة مفيدة يمكن للمراجع ان يستعملها في التحقق من الادلة على نطاق واسع في كل عملية مراجعة. **(متولي، ١٩٦٩: ٢٠٣)**

٤- الملاحظة

يتم استعمال الملاحظة لتقييم انشطة معينة وتوجد طول المراجعة فرص لممارسة المشاهدة والسمع والشم لتقييم الامور على مدى واسع، وعلى سبيل المثال يمكن للمراجع ان يقوم بزيادة مصنع ليكون انطباعا معينا بوجه عام عن التلاى الخاصة للزبون ويمكن للمراجع ملاحظة الصدأ على اله معينة، لتقييم اذا كان يجب ةلار وبمكان المرجع ايضا ان يتابع تنفيذ بعض المهام بمفردها. **(خالد، ٢٠٠٤: ١٨٤)**

٥- استفسار من الزبون

يصادف مراقب الحسابات اثناء فحصه للدفاتر وما تحتوي، من بيانات ومعلومات بعض النقاط الذي تحتاج الى ايضاح او تغير.

وقد لا يجد المدقق اي وسيلة لأستيضاح هذا المسائلة الا عن طريق الاستفسار عندها اثناء مناقشته مع الموظفين في المنظمة وفي الواضح ان الوسيلة تكميلية للوسائل الاخرى التي يستعمل المراجع للحصول على الادلة والبراهين التي تساعده على ابداء الرأي حول سلامة وعدالة القوائم المالية. **(احمد، ٢٠٠٦: ٢٣)**

وتتأثر حجية الادلة المتحصل عليها عن طريق هذه الوسيلة بما يأتي:- **(متولي، ١٩٦٩ : ٣٠٣)**

١- درجة معرفة ودراية للشخص الموجه اليه الاستفسار عن الشيء موضوع.

٢- هل للشخص الموجه اليه السؤال مصلحة في الموضوع.

ولذلك يفضل دائما اختيار هذه الاجابات مع اي بيانات اخرى او تحقيقها بوسائل اخرى كما ذلك ممكناً.

٦- الاجراءات التحليلية

على انها (تقييم للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات، بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات غير مالية وذلك يتم من خلال مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجع) **(محمد، ٢٠٠٢: ٢٣٨)**

ويمكن للمراجع ان يقارن مصروف العمولة المسجل في العام الحالي بالمبيعات المسجلة مصرفية في معدل متوسط العمولة كاختيار للمنطقة العامة في العمولة المسجلة وعلى ذلك يمكن اعتبار ذلك دليلا مناسبا ويمكن اعتماد عليه وذلك حسب ما نشره معايير المراجعة رقم ٥٦ على اهمية التوقعات التي سوف يصل اليها المراجع.

اهمية الاجراءات التحليلية

عند استعمال مراقب الحسابات لأسلوب الاجراءات التحليلية ان يتم التوصيل الى معلومات هامة تساعده على التوصل الى ادلة اثبات معينة، تساعده الى تكوين رآيه الغني والمحايد على القوائم المالية للمنظمة محل المراجعة ومن خلال الاجراءات التحليلية. **(خالد، ٢٠٠٤: ٨٥)**

المبحث الثاني

تقرير مراقب الحسابات وانواعه

تعريف التقرير:- هو ختام عملية المراجعة ويقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق واستخدامها في تقرير ويقدم الى كل من يهمه الامر داخل الشركة وخارجها. **(مسعود، ٢٠٠٥: ٢٧)**

مكوناته

- العنوان
- حيث تتم عنونة التقرير بعبارة (تقرير مراقب الحسابات)
- التوجيه التقرير

يوجه التقرير الى المساهمين او الى اصحاب الشركات والمديرين او على اعضاء مجلس الإدارة المنظمة التي تمت مراجعة قوائم المالية

نطاق التدقيق

ويتضمن ما يلي:-

- نطاق المراجعة يستخدم ان المراجعة قد تمت في ضوء قوانين واللوائح السارية الذي تمثل تمكين مراقب الحسابات من الاداء والاجراءات التي يراها ضرورية. **(ناصر، ٢٠٠٨: ٨٧)**
- تضمن التقرير هو تغيرات المراجعة قد تمت و تغذت، للحصول على تأكيد مناسب عن مدى خلو القوائم المالية الخطأ والغش المؤثرة.
- فقرة الرأي

رأياً صريحا عما اذا كانت القوائم المالية تغير بالصدف في كل جوانبها الهامة على المركز المالي ونتائج الاعمال والتدفقات النقدية طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

انواع تقرير مراقب الحسابات

التقرير الايجابي

يصدر المدقق (اية بدون تحفظ على القوائم المالية يقوم في مراجعتها اذا كانت لديه الشروط كما يلي :- **(امين، ٢٠١٠: ٤٠)**

- ان القوائم المالية متكونه وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما
- ان القوائم المالية تكفي بمتطلبات الكافي
- عدم وجود اي نوع من اخطاء تؤثر على الحسابات اذا كانت في قائمة الدخل او في قائمة المراكز المالي
- صدق وعدالة القوائم المالية عند تغير عن نتائج اعمال المشروع
- الرأي يتحفظ

يقوم مراقب الحسابات بالأدلاء برأيه متحفظ اذ صادف خلال عملية المراجعة، او في المعلومات في القوائم المالية ما يفيد رأيه فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا، يمثل اعتراضات او انتقاداته التي يرى من الواضح الاشارة اليه كممثل وجود قيود على نطاق عملية المراجعة تطبيق المبادئ المحاسبية. كما عليه ان يشمل التقرير الذي ينطوي على التحفظ فقرة مشغلة توضيح اسباب التحفظ. **(عبدالسلام، ٢٠١٠ : ٢٤)**

٢- التقرير السلبي

يصدر هذا الرأي عندما يتأكد مراقب الحسابات حيث ان القوائم المالية، لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء كانت من حيث المركز المالي او نتيجة الاعمال طبقا للمبادئ المحاسبية، وعلى هذا يعتبر الرأي السلبي امر قادر الحدوث، لأنه المراجع يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقرير السلبي، وغالبا ما تلتزم الشركة بتنفيذ هذه التوصيات. **(امين، ٢٠١٠: ٤٢)**

- الامتناع عن ابداء الرأي

يقصد الامتناع عن اداء الرأي ان مراقب الحاسبات لا يستطيع استخدام رأي فني عن القوائم المالية وقد يكون ذلك بناء على ظروف وكما يلي:- **(امين، ٢٠١٠: ٤٣)**

- وجود احداث مستقبلية لا يكون هناك التكهن بنتائجها المستقبلية، قد تؤثر على القوائم المالية قبل دعاوي قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديها على حقوق الاقتراع...
- في حالة قيام زميل اخر للمراجع بتدقيق بعض القوائم المالية. وهنا يمنحة عن ابداء الرأي عليها.

- غالبا ما تراجع اسباب الاقناع عن ابداء الرأي الة تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع او هناك عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها.

جدول رقم (١)

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم	-	-
بكالوريوس	-	-
ماجستير	١٣	٦٥%
دكتوراه	٧	٣٥%

جدول رقم (٢)

التخصص	العدد	النسبة
علوم مالية ومصرفية	-	-
محاسبة	٢٠	١٠٠%
ادارة	-	-
اخرى	-	-

جدول رقم (٣)

العمر	العدد	النسبة

٢٠ - ٣٠	١	٥%
٣٠ - ٤٠	٢	١٠%
٤٠ - ٥٠	٨	٤٠%
٥٠ فأكثر	٩	٤٥%

جدول رقم (٤)

جدول رقم (٥)

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	١٣	٦٥%
الجنس	**نعم**	**لا%٣٥**

جدول رقم (٦)

	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جميع مراقبي الحسابات	١٢	٦٠%	٨	٤٠

الاسئلة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق		الوسط الحسابي
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
يقوم مراقب الحسابات بمتابعة الاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية كأدلة اثبات للتأكد من صحة وجدية الذمم المدينة والدائنة	٦٠%	١٢	٣٥%	٧		١		٠	-	-	٤.٥٥
يقوم مراقب الحسابات بالحصول على ادلة كافية حول الحسابات التي تحتاج الى تسوية وتعديل في الدفاتر والسجلات للتأكد من صحة الاحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية	٧٠%	١٤	٣٠%	٦	-		-			-	٤,٧
سداد التزام احد العملاء وعليه نزاع بقية اكبر من المسجل بالدفاتر تعطي المراقب الحق في تصحيح هذه القيمة بمقدار الصرف	٤٥%	٩	٣٥%	٧	١٠%	٢	١٠%	٢		-	٤,٤٥

	الفرق بين المسدد القيمة الدفترية										
	ان بيع الاوراق المالية في اوائل السنة التالية بسعر اقل من القيمة الدفترية تعطي مراقب الحسابات الحق في تكوين مخصص هبوط الاوراق المالية ثبتت قيمة الدفترية سعر البيع	%٨٠	١٦	%٢٠	٤		-		-	-	٤,١٥
	يتأثر تقرير الحسابات بكمية ادلة الشيء سيتم جمعها للتحقق من مصداقية وتأثيرات الادارة المتعلقة بالبيانات المالية	%٥٥	١١	%٤٥	٩		-		-	-	٤,٨
	يتأثر مراقب الحسابات و خصائص المجتمع المترفع تدقيقه	%٥٠	١٠	%٣٥	٧	%١٥	٣		-	-	٤,٥٥
	يتأثر تقرير مراقب الحسابات بمدى جودة ادلة التدقيق وتوحيدها	%٣٥	٧	%٣٠	٦	%٢٠	٤	%١٥	٣	-	٤,٣٥
	يتأثر تقرير مراقب الحسابات بالوقت الحصول على ادلة الاثبات	%٦٠	١٢	%٣٠	٦	%١٠	٢		-	-	٣,٨٥
	يتأثر تقرير مراقب الحسابات بالوسائل والاجراءات التي يتم من خلالها جمع ادلة الاثبات	%٥٠	١٠	%٤٥	٩	%٥	١		-	-	٤,٥
١	يتأثر تقرير مراقب الحسابات بمدة مناسبة ادلة الاثبات المرتبط بصدق التدقيق	%٤٠	٨	%٣٥	٧	%٢٥	٥		-	-	٤,٥

١- توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي : من الجدول ادناه نلاحظ ان نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادة ماجستير تصل الى ٦٥% وهذا يعزز مستوى وادراك المجيبين . علي شهادة الدكتوراه نسبه ٣٥% وان الشهادات الاخرى (بكالوريوس كذلك يمثل نسبة ٠% ودبلوم ٠%).

جدول رقم (١)

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم	-	-
بكالوريوس	-	-
ماجستير	١٣	٦٥%
دكتوراه	٧	٣٥%

٢- توزيع افراد العينة حسب التخصص : من الجدول ادناه نلاحظ ان تخصص المحاسبة من بين التخصصات الاخرى وذلك بنسبة تقدر ١٠% في حين نجد ان نسبة التخصصات الاخرى كذلك تمثل (علوم مالية ومصرفية نسبة ٦% وادارة ٠% واخرى ٠%)

جدول رقم (٢)

التخصص	العدد	النسبة
علوم مالية ومصرفية	-	-
محاسبة	٢٠	١٠٠%
ادارة	-	-
اخرى	-	-

٣- توزيع افراد العينة حسب العمر : يتم توزيع افراد العينة الى اربع فئات والتي تم الحصول عليها ان النسبة الكبيرة من المستجوبين تتمركز خبرتهم من الفئة الرابعة من ٥٠ – فأكثر حيث بلغت نسبتها ٤٥% اما الفئة الثالثة فقد جاءت من ٤٠-٥٠ سنوات نسبة ٤٠% اما الفئة الثانية والتي جاءت من ٣٠-٤٠ سنوات فقد بلغت نسبتها ١٠% اما الفئة الاخيرة وهي نسبتها من ٢٠-٣٠ سنة والتي بلغت نسبتها ٥%

جدول رقم (٣)

العمر	العدد	النسبة
٢٠ - ٣٠	١	٥%
٣٠ - ٤٠	٢	١٠%

٤٠ ـ ٥٠	٨	٤٠%
٥٠ فأكثر	٩	٤٥%

٤- توزيع افراد العينة حسب الجنس : من الجدول ادناه نلاحظ فقد بلغت النسبة في جانب الذكور ٦٥% اما النسبة الثانية وهي الاناث فقد بلغت النسبة ٣٥%

جدول رقم (٤)

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	١٣	٦٥%
انثى	٧	٣٥%

٥- يتضح من الجدول
ادناه العضوية في جمعية مراقب الحسابات يتضح بنسبة ٦٠% نعم للأعداد ١٢ اما نسبة ٤٠% لعدد ٨ لا

جدول رقم (٥)

الجنس	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	١٢	٦٠%	٨	٤٠

٦- يتضح من الجدول رقم (٦) والذي يبين فيه اراء المستجوبين والسؤال رقم (٥) الذي ينص (يتأثر تقرير مراقب الحسابات بكمية الادلة التي سيتم جمعها للتحقق من مصداقية وتأكيدات الادارة المتعلقة بالبيانات المالية) بمتوسط حسابي ٤,٨ اعلى من الوسط الافتراضي وقد تعتبر هذه القيمة بتوجه اجابات المستجوبين لهنا السؤال لدرجة الموافق وتعبر بخاصية عدم التحيز وصدق التعبير بمعنى عدم التأثير في عملية الحصول على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن ان تخدم المستخدم دول اخرى ، والسؤال الثاني الذي ينص على (يقوم مراقب الحسابات بالحصول على ادلة كافية حول الحسابات التي تحتاج الى تسوية وتعديل في الدفاتر والسجلات للتأكد من صحة الاحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية) اذ بلغت اجابات المستجوبين بمتوسط حسابي ٤,٧ اعلى من الوسط الافتراضي والذي تعبر توجه الاجابات نحو درجة الموافق ويحرص ارتفاع هذه القيمة على ان مراقب الحسابات يقوم بحرص على تطبيق انظمة مالية ومحاسبية وبالتالي يساهم في خيط جوده المعلومات .

والسؤال رقم (١) والذي ينص على (يقوم مراقب الحسابات بمتابعة الاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية كأدلة اثبات للتأكد من صحة وجدية الذمم المدينة والدائنة) وتنصح ايضاً (يتأثر تقرير مراقب الحسابات بحجم وخصائص المجتمع المزمع تدقيقه) بمتوسط حسابي قدره ٤,٥٥ وهو اعلى من الوسط الافتراضي وهنا يعكس ارتفاع هذه القيمة بتوجه الاجابات الى درجة الموافق الى تحقيق هذه القيمة الايجابية .

وينص السؤال رقم (٩) على (يتأثر تقرير مراقب الحسابات بالوسائل والاجراءات التي يتم من خلالها جمع ادلة الاثبات) وتنص ايضاً (يتأثر تقرير مراقب الحسابات بمدى مناسبة ادلة الاثبات المرتبط بهدف التدقيق) بمتوسط حسابي قدره ٤,٥ وهو اعلى من الوسط الافتراضي وقد كانت اجابات المستجوبين فيما يخص السؤال والذي يتجه الى ناحية التوافق ويحصر ارتفاع هذه القيمة على ان دقة المعلومات المحاسبية تؤثر ايجاباً على سوق العراق والسؤال رقم (٣) ينص على (سداد التزام احد العملاء وعليه نزاع بقية اكبر من المسجل بالدفاتر تعطي المراقب الحق في تصحيح هذه القيمة بمقدار الصرف الفرق بين المسدد القيمة الدفترية)

بمتوسط حسابي ٤,٤٥ والذي اتجه اجابات المستجوبين نحو درجة الموافق وبعكس ذلك اعتماد مراقب الحسابات على وجود اطار تنظيمي فعال .

والسؤال رقم (٧) الذي ينص (يتأثر تقرير مراقب الحسابات بمدى جودة ادلة التدقيق ونوعيتها) بمتوسط حسابي ٤,٣٥ وهو اعلى من الوسط الافتراضي وتفسر الاجابات المستجوبين الى درجة الموافق وتعكس هذه الفقرة على تضييق مراقب الحسابات وكذلك الحفاظ على مستوى عال من جود المعلومات .

السؤال رقم (٤) والذي ينص (ان بيع الاوراق المالية في اوائل السنة التالية بسعر اقل من القيمة الدفترية تعطي مراقب الحسابات الحق في تكوين مخصص هبوط الاوراق المالية ثبتت قيمة الدفترية سعر البيع) بمتوسط حسابي ٤,١٥ وهو اعلى من الوسط الافتراضي وهذا السؤال اتجه نحو درجة الموافق وبعكس على اعتماد مراقب الحسابات على نشر معلومات محاسبية ذات جودة عالية .

السؤال رقم (٨) والذي ينص (يتأثر تقرير مراقب الحسابات بوقت الحصول على ادلة الاثبات) بمتوسط حسابي ٣,٨٥ وهو اعلى من الوسط الافتراضي والذي اتجه للتوافق ويعتبر ذلك يحرص مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال مراقب الحسابات على ان تكون هناك مبدأ من الشفافية والمصداقية للمعلومات المحاسبية اي تعد معلومات مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية .

الفصل الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول :الاستنتاجات

١- يقوم مراقب الحسابات باستخدام اسلوب العينة الاحصائية في عملية المراجعة بصورة جيد الا انه هناك القصور في تطبيق بعض الاساليب التي يتعين على العاملين في صقل مراقب الحسابات في زيادة اهتمامهم في الحصول على ادلة الاثبات التي تساعدهم في اتخاذ الرأي الفني المحايد على القوائم المالية .

٢- هناك نسبة كبيرة من مراقب الحسابات يقومون بتقسيم ادلة الاثبات التي يحصلون عليها من خلال العينات للتأكد من مدى كفاية وملائمة الادلة للمساعدة في اتخاذ الرأي الفني على القوائم المالية .

٣- هناك نسبة كبيرة من مراقب الحسابات يقومون باستخدام المصادقات الموجبة اثناء حصولهم على ادلة الاثبات حول ارصدة القوائم المالية بينما تقل هذه النسبة فيما يتعلق بالمصادقات السالبة او العمياء .

٤- تعتبر الادارة هي المسؤولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي يمكن ان تشملها القوائم المالية وان هذه التقديرات تعد في ظروف عدم التأكد بالنسبة لنتائج الاحداث التي حدثت .

٥- يعتبر مراقب الحسابات هو المسؤول عن الانحرافات المالية اذا لم قسم بتبني المناهج والاساليب المعروفة لمراقب الحسابات التقديرات المحاسبية .

٦- يقوم مراقب الحسابات الخارجي بالحصول على ادلة اثبات كافية وملائمة تتعلق بالتقديرات المحاسبية والتي تعني بالتقدير الضريبي لقيمة احد البنوك وانه يقوم بتقييم هذه التقديرات فيما اذا كانت معقولة في الظروف المحيطة وان الافصاح عنها قد تم بشكل مناسب .

٧- يقوم مراقب الحسابات الخارجي بالحصول على تقييم ادلة الاثبات الكافية والملائمة والتي تعطي المدقق القناعة والتأكد من الاستمرارية المنظمة لمزاولة اعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة .

المبحث الثاني : التوصيات

١- علي مراقب الحسابات ان يبدل من العناية المهنية اثناء الحصول على وتقييم ادلة الاثبات .

٢- العمل على توعية مراقب الحسابات بأهمية استخدام اسلوب المصادقات وزيادة اعتماده على المصادقات الايجابية والسالبة والعمياء .

٣- ضرورة تفعيل الجمعيات المهنية للقيام بمسؤولياتها لوضع معايير محاسبة ومدقق والاشراف على تطبيق هذه المعايير ومحاسبة من يقصر بواجباته .

٤- على مراقب الحسابات في حالة وجود انحرافات ورفضت الادارة الاخذ بها ان يفصح ذلك في تقريره (رأي متحفظ) .

٥- على مراقب الحسابات ان يقوم بحص ومراجعة التقديرات المحاسبية للتأكد من مدى مفعوليتها ويبين صحة الارصدة الواردة في القوائم المالية .

المصادر باللغة العربية

- **القران الكريم**

أولا : الكتب

١- الجمل ، محمد ، متولي ، اصول المراجعة ، الطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

٢- الصبان ، محمد سمير ، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م

٣- حماد ، طارق عبد العال موسوعة معايير المراجعة ، الجزء الثاني ، مصر ، جامعة عين الشمس ، دار الجامعية ، ٢٠٠٤ م .

٤- جربوع ، يوسف محمود ، المصادقات ، اساسيات الاطار النظري في مراجعة الحسابات ، ط٢ ، مكتبة الطالب الجامعي ، غزة ، فلسطين ، ٢٠٠٤ م .

٥- عبد الامين ، خالد ، تطور معايير التدقيق والتأكيدات الدولية وقواعد اخلاقيات المهنة ، دار الصفاء ، ٢٠٠٤ م .
٦- عبد القادر ، محمد محمد ، المراجعة مدخل الكامل ، مراجعة الحجاج ، دار المريخ ، ٢٠٠٢ م .
٧- عبد المنعم ، محمود ، ، المراجعة اصولها العلمية والعملية ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .
٨- نور ، احمد ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ م .
٩- وجدي ، محمد ، المراجعة المفاهيم والاجراءات ، دار السلاسل ، ١٩٧٨م ، ط١ .

ثانيا : الرسائل والاطاريح

١٠- عبد السلام ، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، ٢٠٠٩-٢٠١٠م .

ثالثاً : المجلات والدوريات

١١- دادي ، ناصر ، نظره حول التدقيق المالي في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، مجلة الاصلاحيات الاقتصادية العالمي ، الجزائر ، ٢٠٠٨ م .

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات

١٢- صديقي ، مسعود ، مداخلة بعنوان " انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الاداء الرقابة ، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورفله يومي ٥٨ ، ٥٩ ، ٢٠٠٥.

خامساً: الانترنيت

http : // www.aadd2.com / Vblt799.html.)

اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤